

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

إن التقدير : هذه خَوَلَانُ وقال المبرد : الفاء لمعنى الشرط ولا يعمل الجوابُ في الشرط فكذلك ما أشبههما وما لا يعمل لا يفسر عاملا فالرفع عندهما واجب وقال ابن السكيت وابن بابشاذ : يُخْتَارُ الرَّفْعُ فِي الْعُمُومِ كَالْآيَةِ وَالنَّصْبُ فِي الْخُصُوصِ كِ " زَيْدًا " اضْرِبْهُ " . الثانية : أن يكون الفعل مَقْرُونًا بِاللَّامِ أَوْ بِمَا يَلِيهِ مِنَ الْفِعْلِ كِ " زَيْدًا " عَمْرًا لِيَضْرِبْهُ بِكَرْبٍ " وَ " خَالِدًا " لَا تُهْدِيهِ " وَمِنْهُ " زَيْدًا " لَا يُعَدِّدُ بِهِ " لِأَنَّهُ نَفِي بِمَعْنَى الطَّلَبِ . وَيَجْمَعُ الْمَسْأَلَتَيْنِ قَوْلُ النَّاظِمِ " قَدِيلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ " فَإِنَّ ذَلِكَ صَادِقٌ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ طَلَبٌ وَعَلَى الْفِعْلِ الْمَقْرُونِ بِأَدَاةِ الطَّلَبِ . الثالثة : أن يكون الأُسْمُ بِعَدِّ شَيْءٍ الْغَالِبُ أَنْ يَلِيَهُ فِعْلٌ وَلِذَلِكَ أَمْثَلَةٌ : مِنْهَا هَمْزَةُ الِاسْتِفْهَامِ نَحْوُ (أَبَشَّارًا مِنْ سَا وَاحِدًا زَتَّيْعُهُ) فَإِنَّ فُصِّلَتِ الْهَمْزَةُ فَالْمَخْتَارُ الرَّفْعُ نَحْوُ " أَزَيْدًا تَضْرِبْهُ " فِي نَحْوِ " أَكُلْ يَوْمًا زَيْدًا " تَضْرِبْهُ " لِأَنَّ الْفَصْلَ بِالْظَرْفِ كَالْفَصْلِ وَقَالَ ابْنُ الطَّرَاوَةِ : إِنْ كَانَ الِاسْتِفْهَامُ عَنِ الْأُسْمِ فَالرَّفْعُ نَحْوُ " أَزَيْدًا ضَرَبْتَهُ أَمَّ عَمْرًا " وَحَكَمَ بِشُدُودِ النَّصْبِ فِي قَوْلِهِ :